### ردا على تصريح "شخطة قلم" الذي تدخل فيه وزير الاقتصاد اللبناني بالشؤون الداخلية للبلاد

# نواب: لابد من تشريع قانوني يتطلب موافقة مجلس الأمة على جميع المنح الخارجية

عبدالله فهاد

فهد المسعود

عبدالله المضف

سعود العصفور

جراح الفوزان

- عبدالله فهاد: الاقتراح بقانون لموافقة مجلس الأمة على المنح الخارجية بات واجبا ومستحقا
- فهد المسعود: تصريح وزير الاقتصاد اللبناني خرج عن القواعد وخرق سيادة الكويت
- عبدالله المضف: الكويت بلد مؤسسات ولا تدار أموال الشعب الكويتي "بجرة قلم" أو باتصال
- سعود العصفور: لمثل هذه الأمور تقدمنا بتعديل يُلزم الصندوق بالحصول على موافقة المجلس
- جراح الفوزان: سوف أوجه يوم الأحد أسئلة برلمانية عن صندوق التنمية وعن التمويل؟

دعا نواب في مجلس الأمة إلى إقرار تشريع قانوني يتطلب موافقة مجلس الأمة على جميع المنح الخارجية في ردة فعلهم على تصريحات وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني الذي طالب الكويت بالتبرع لبناء إهراءات بيروت لتخزين الحبوب قائلا أن الموضوع يحتاج "شخطة قلم" والذي خرج بوصفهم عن "القواعد والأعراف الديبلوماسية وخرق سيادة ونظام دولة الكويت".

وشدد النواب على ضرورة أن تقوم وزارة الخارجية بالرد على ما تطرق إليه الوزير اللبناني لأن الأمر يعد تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

بدوره أكد النائب عبدالله فهاد أن الاقتراح بقانون لموافقة مجلس الأمة على المنح الخارجية بات واجبا ومستحقا.

وخاطب فهاد وزير الخارجية سالم العبدالله، قائلا أن «ما ذكره وزير الاقتصاد اللبناني في مقابلته إساءة بالغة لدولة المؤسسات أن تصرف أموال صندوق التنمية بهذه الطريقة "شخطة قلم"، داعيا وزارة الخارجية توضيح فوري عن حقيقة ما ذكره».

من جانبه قال النائب فهد المسعود إن «تصريح وزير الاقتصاد اللبناني خرج عن القواعد والأعراف الديبلوماسية وخرق سيادة ونظام دولة الكويت»، داعيا وزير الخارجية إلى تقديم مذكرة احتجاج رسمية للحكومة اللبنانية.

وأضاف المسعود أنه «في الوقت الذي تفخر فيه الكويت بعلاقاتها مع الدول الشقيقة، على الجميع احترام سيادتها ونظامها.. للكويت سيادة»

من جهته قال النائب عبدالله المضف: «علاقتنا بالشعب اللبناني الشقيق ليست محل اختبار أو تقييم ولكن رداً على وزير الاقتصاد اللبناني، الكويت بلد مؤسسات ولا تدار اموال الشعب الكويتي "بجرة قلم" أو باتصال هاتفي».

وأضاف: «على الخارجية الكويتية فورا توضيح حقيقة ماورد في هذا التصريح ومحاسبة المقصر إن وجد».

وعلق النائب سعود العصفور على تصريح وزير الاقتصاد اللبناني أنه بـ«شخطة قلم» يمكن أن تبني الكويت إهراءات القمح، قائلا ، «لمثل هذه الأمور والتي تحدث فعلياً بـ"شخطة قلم" تقدمنا قبل فترة مع عدد من النواب بتعديل يُلزم الصندوق بالحصول على موافقة مجلس الأمة قبل اعتماد القروض الخارجية».

من جهته قال النائب جراح الفوزان، إن «ما ذكره وزير الاقتصاد اللبناني يحتاج لتوضيح ورد عاجل من وزارة الخارجية، وهذا يعتبر تجاوز على بلد المؤسسات "بشخطة قلم"»

وأضاف «سندعم تشريع قانوني يتطلب موافقة مجلس الأمة في المنح، وسوف أوجه يوم الأحد أسئلة برلمانية عن صندوق التنمية وعن التمويل؟ وتصريحات الوزير اللبناني».

إليه، دعا النائب متعب الرثعان، وزارة الخارجية لإصدار بيان حول ما يجري من تطورات في لبنان، حفاظا على مواطنينا هناك، لا سيما أن السفارة السعودية قد دعت رعاياها لسرعة مغادرة الأراضي اللبنانية.

وتمنى الرثعان لدولة لبنان شعب وحكومة الاستقرار السياسي وعودتها لسابق عهدها.

من ناحيته دعا النائب بدر سيار الشمري وزارة الخارجية ممثلة بالسفارة الكويتية في بيروت إلى سرعة التفاعل مع التطورات الأمنية في لبنان، وبيان الوضع الأمني هناك، لتأمين المواطنين الكويتيين، خصوصا بعد دعوة السفارة السعودية لسرعة مغادرة رعاياها هناك.

### مع تقليص مدد رد الاعتبار

# «بيان نيابي»: ملتزمون بإنهاء العزل السياسي والوظيفي للشخصيات والشباب الوطني

أكد عدد من أعضاء مجلس الأمة التزامهم بما عاهدوا الشعب عليه بإنهاء كل صور العزل السياسي والوظيفي التي تمت في العهد السابق لشخصيات وشباب وطني محل فخر واعتزاز.

وأشار 43 نائبا في بيان مشترك إلى أن قانون المفوضية العامة للانتخابات تضمن من مكتسبات ديمقراطية واستقلالية في كافة مراحل العملية الانتخابية، لافتين إلى ما تضمنه من استحداث (رد الاعتبار) لجريمة استحدثها مجلس 2013 وأريد لها الديمومة.

ودعا النواب إلى حسم التعديلات المقترحة على قانون تقليص مدد رد الاعتبار، بما يراعي المصلحة العامة، حتى يكون هذا القانون مدرجا للتصويت عليه في بداية دور الانعقاد القادم.

وأشادوا بالتنسيق النيابي-النيابي، والتعاون الحكومي النيابي وكذلك جهد اللجنة المشتركة التي بذلت جهدا كبيرا في إقرار رابع قوانين الخارطة التشريعية وهو قانون المفوضية العامة للانتخابات.

وفيما يلي نص البيان: "نبارك لشعب الكويت الكريم إقرار القوانين الأربعة المعلن عنها ضمن (الخارطة التشريعية) التي توافق عليها النواب في بداية دور الانعقاد الحالي".

"ونحن إذ نزف ختام قوانين دور الانعقاد الأول، وهو قانون (المفوضية العامة للانتخابات) بما تضمنه من مكتسبات ديمقراطية وتعزيز للشفافية والاستقلالية في كافة مراحل العملية الانتخابية"، وما تضمنه من استحداث (رد الاعتبار) لجريمة استحدثها مجلس 2013 وأريد لها الديمومة والرجعية لتطال كوكبة وطنية من نواب وشباب إصلاحيين نعتز بهم ونفتخر".

"لنؤكد مجددا ما التزمنا به وعاهدنا الشعب عليه من إنهاء كل صور العزل السياسي والوظيفي، التي تمت خلال العهد السابق للشخصيات والشباب الوطني الذين تمت ملاحقتهم أمنيا وقانونيا، لمحاولة ثنيهم عن دورهم الإصلاحي المشهود في محاربة الفساد والمفسدين".

"داعين الأخوة النواب حسم تعديلاتهم المقترحة على قانون تقليص مدد رد الاعتبار، بما يراعي المصلحة العامة، حتى يكون هذا القانون مدرجا للتصويت عليه في بداية دور الانعقاد القادم، بمشيئة الله تعالى، ثم التنسيق النيابي - النيابي والتعاون النيابي-الحكومي".

"كما لا يفوتنا في هذا المقام الإشادة بالتنسيق الحكومي النيابي والدور الكبير الذي قامت به اللجنة المشتركة لتمرير هذا القانون الهام والضروري رغم كافة العقبات والمصاعب ليكون مسك الختام لدور انعقاد قصير ومثمر"،

ووقع على البيان نائب رئيس مجلس الامة محمد براك المطير، وأمين سر مجلس الأمة د. مبارك الطشه، ومراقب مجلس الأمة د. محمد الحويلة والنواب فارس العتيبي، احمد لاري، مهلهل المضف، د. عبد الكريم الكندري، مهند الساير، هاني شمس، جراح الفوزان، داود معرفي، خالد الطمار، عبدالله فهاد، حمد العليان، د. عادل الدمخي، د.محمد المهّان، وعبد الوهاب العيسى، مبارك الحجرف، متعب عايد العنزي، وحمد العبيد، سعد الخنفور، بدر سيار الشمري، د. فلاح الهاجري، مرزوق الحبيني، سعود العصفور، د. عبد العزيز الصقعبي، د. عبد الهادي العجمي، أسامة الشاهين، حمدان العازمي، عبدالله تركي الأنبعي، بدر نشمي العنزي، عبد الله المضف، محمد هايف، د. حمد المطر، ماجد مساعد المطيري، فهد بن جامع، فهد المسعود، محمد عوض الرقيب، فايز الجمهور، حمد المدلج، شعيب شعبان، أسامة الزيد، خالد محمد العتيبي.

بيان نيابي: ملتزمون بإنهاء العزل السياسي والوظيفي للشخصيات والشباب الوطني وتقليص مدد رد الاعتبار

"نبارك لشعب الكويت الكريم إقرار القوانين الأربعة المعلن عنها ضمن (الخارطة التشريعية) التي توافق عليها النواب في بداية دور الانعقاد الحالي".

"ونحن إذ نزف ختام قوانين دور الانعقاد الأول، وهو قانون (المفوضية العامة للانتخابات) بما تضمنه من مكتسبات ديمقراطية وتعزيز للشفافية والاستقلالية في كافة مراحل العملية الانتخابية"، وما تضمنه من استحداث (رد الاعتبار) لجريمة استحدثها مجلس 2013 وأريد لها الديمومة والرجعية لتطال كوكبة وطنية من نواب وشباب إصلاحيين نعتز بهم ونفتخر".

"لنؤكد مجددا ما التزمنا به وعاهدنا الشعب عليه من إنهاء كل صور العزل السياسي والوظيفي، التي تمت خلال العهد السابق للشخصيات والشباب الوطني الذين تمت ملاحقتهم أمنيا وقانونيا، لمحاولة ثنيهم عن دورهم الإصلاحي المشهود في محاربة الفساد والمفسدين".

"داعين الأخوة النواب حسم تعديلاتهم المقترحة على قانون تقليص مدد رد الاعتبار، بما يراعي المصلحة العامة، حتى يكون هذا القانون مدرجا للتصويت عليه في بداية دور الانعقاد القادم، بمشيئة الله تعالى، ثم التنسيق النيابي - النيابي والتعاون النيابي-الحكومي".

"كما لا يفوتنا في هذا المقام الإشادة بالتنسيق الحكومي النيابي والدور الكبير الذي قامت به اللجنة المشتركة لتمرير هذا القانون الهام والضروري رغم كافة العقبات والمصاعب ليكون مسك الختام لدور انعقاد قصير ومثمر".

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| محمد براك المطير | د. مبارك الطشه | د. محمد الحويلة | فارس العتيبي | احمد لاري |
| مهلهل المضف | د. عبد الكريم الكندري | مهند الساير | هاني شمس | جراح الفوزان |
| داود معرفي | خالد الطمار | عبدالله فهاد | حمد العليان | د. عادل الدمخي |
| د. محمد المهان | عبد الوهاب العيسى | مبارك الحجرف | متعب عايد العنزي | حمد العبيد |
| سعد الخنفور | بدر سيار الشمري | د. فلاح الهاجري | مرزوق الحبيني | سعود العصفور |
| د. عبد العزيز الصقعبي | د. عبد الهادي العجمي | أسامة الشاهين | حمدان العازمي | عبدالله تركي الأنبعي |
| بدر نشمي العنزي | عبد الله المضف | محمد هايف | د. حمد المطر | ماجد مساعد المطيري |
| فهد بن جامع | فهد المسعود | محمد عوض الرقيب | فايز الجمهور | حمد المدلج |
| | شعيب شعبان | أسامة الزيد | خالد محمد العتيبي | |

صورة من البيان

**نثمن التنسيق النيابي - الحكومي وجهد اللجنة المشتركة الكبير والمقدر في إقرار "المفوضية العامة للانتخابات"**

# مهلهل المضف لوزيرة الأشغال: كم نسبة الإنجاز في مشروع المطار الجديد؟

مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة أماني بوقماز عن مشروع المطار الجديد ونسبة الإنجاز به، ومدى التزام الشركة المنفذة للمشروع بجميع المواصفات المنصوص عليها في العقد.

وقال المضف، في مقدمة سؤاله، «استنادا إلى نص المادة رقم 99 من الدستور، وإلى نصوص المواد 121 حتى 125 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، يعد مشروع توسعة مبنى الركاب (Terminal2) بمطار الكويت الدولي من مشاريع الدولة الحيوية وواجهتها الحضارية، ورغم أهميته وورود ضمن برنامج عمل الحكومة الذي قدمته مؤخرا إلى المجلس، فإنه يلاحظ وجود نسبة تأخير كبيرة في إنجازه».

وأضاف أن المشروع مدرج في ميزانية وزارة الأشغال العامة منذ السنة المالية 2008-2009، واعتمد له بالميزانية الجديدة 158.8 مليون دينار، لاستكمال إنشاءاته المفترض إنجازها وفق موعده المحدد مسبقا، إلا أنه يلاحظ أن المشروع يشهد تأخرا في تنفيذ حزمتيه الأولى والثانية، فضلا عن تأخير البدء في تنفيذ الحزمة الثالثة، «على ضوء ذلك أطلب الإجابة عن الآتي: كم نسبة الانجاز في مشروع المطار الجديد؟ وهل يسير وفق برنامجه الزمني؟ وإذا كانت الإجابة بلا يرجى توضيح الأسباب، وهل الشركة المنفذة للمشروع ملتزمة بجميع المواصفات المنصوص عليها بالعقد؟».

كما طلب تزويده بالموعد المقرر لإنجاز الحزمة الأولى، متضمنا تفاصيل المواد الإنشائية ومواد الأثاث المنصوص عليها وفق صحيفة التعاقد؟ وهل ستلتزم الشركة المنفذة بمواصفات المواد الإنشائية وتوريد الأثاث المتعاقد عليه وفق نصوص العقد؟ وهل انتهت لجنة تقصي الحقائق التي شكلها وزير الأشغال بشأن مشروع المطار وطريق المقوع من عملها؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من التقرير، وإذا كانت الإجابة بلا يرجى توضيح موعد انتهاء اللجنة من عملها وما أفضت إليه من توصيات.

### ردا على إساءة نائبة عراقية للبلاد

# شعيب شعبان: الكويت منتصرة بالصبر والسلام والحكمة

شعيب شعبان

أكد النائب شعيب شعبان أن «الكويت منتصرة دائما بالصبر والسلام والحكمة، مثلما واجه أهلها بصلابة كل من حاول المساس بها قولاً أو فعلاً، وهذا ما أكده التاريخ بل وكل الاتفاقيات الدولية».

وأضاف: «هذه الدولة الصغيرة بحجمها، الكبيرة بأفعالها، لم ولن يضيرها ما يردده أزلام البعث البائد بين الحين والآخر، وإن عدتم عدنا».